المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الجمعة 14-11-2008 العدد 3136
12

شطح في ورشة المالية عن أنشطة الأعمال بلبنان: قانون الإجراءات الضريبية تلزمه تعديلات طفيفة

وصف وزير المال محمد شطح مشروع قانون الإجراءات الضريبية الذي اقره مجلس النواب أخيرا بأنه «مهم»، وقال انه «يحتاج إلى بعض التعديلات الطفيفة»، وأمل في «ملء الشواغر في الإدارات اللبنانية لان كثيرا من الخطوات تحتاج إلى وجود قيادات على رأس الإدارة للقيام بها».

وتوقع شطح خلال افتتاحه في السرايا الحكومية امس ورشة عمل استشارية عن «ممارسة أنشطة الأعمال في لبنان، أن يساعد «التحسن في المناخ الهيكلي للاقتصاد اللبناني على رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة أضعاف»، وناقشت الورشة، التي شارك فيها ممثلون للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ما تضمنه تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠٠٩» في شأن لبنان.

ولاحظ الوزير شطح في كلمته أن «مناخ الأعمال في لبنان وسهولة القيام بنشاطات استثمارية موضوع مطروح باستمرار، لناحية كيفية معالجة الثغر فيه تسهيلا لتشجيع الحركة الاقتصادية والاستثمارية». وقال: «حصل تقدم في نواح عدة ولكن لم تتحقق بعد هذه القفزة النوعية ليلحق بمصاف البلدان التي تحقق معدلات نمو مستدامة».

وأوضح الوزير شطح أن «الوقت المتوافر للحكومة الحالية (...) يجب ألا يكون وقتا ضائعا، وثمة خطوات تحصل وأخرى يجب أن تحصل، منها خطوات تشريعية (...) اذ لدينا أكثر من ٧٠ مشروع قانون تصب في عملية الإصلاح الإداري والهيكلي وقسم كبير من هذه القوانين سيأخذ طريقه للانجاز». ولاحظ أن «ثمة تحسنا في مجالات كثيرة، فعلى سبيل المثال ثمة قوانين وإجراءات وخطوات ضريبية حاصلة من خلال مشروع قانون الإجراءات الضريبية الذي اقر أخيرا في مجلس النواب والذي يحتاج إلى بعض التعديلات الطفيفة، وهذا القانون مهم وخلال الأشهر المقبلة ستشهد وزارة المال ورشة عمل كبيرة ليس لوضع القانون موضع التنفيذ فحسب بل للتواصل مع المكلفين وقطاع الأعمال حتى تحقيق أهداف القانون في ترشيد وتسهيل الإجراءات الضريبية بالطريقة الفضلى».

ولفت وزير المال الى أن «تحقيق الأهداف يتطلب جهد الوزارات والإدارات وجميع المسؤولين ولذا آمل ألا يحصل أي تأخير في الفترة المقبلة على أن يصير ملء الشواغر في الإدارات اللبنانية لان كثيرا من الخطوات تحتاج إلى وجودة قيادات على رأس الإدارة للقيام بها».

ثم تحدث رئيس بعثة البنك الدولي في لبنان ديمبا با، الذي قال إن لبنان «اتخذ خطوات أولية في اتجاه اصلاح مناخ الأعمال فيه وهو في الطريق الصحيح لاجراء تغييرات تسهل الاجراءات البيروقراطية وتقوي حماية المستثمرين وتخفض تكلفة عمليات الاستيراد والتصدير والوقت الذي تستلزمه، من أجل جعل لبنان جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب». وأضاف: «يفترض ألا يبقى لبنان في التصنيف الحالي في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال».

وشدد رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» كمال شحادة على أن «اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في القطاع الخاص مسألتان تحتلان المرتبة الأولى في سلم أولويات سياسة الحكومة اللبنانية»، لكنه لاحظ أن «المعوقات الإدارية والبيروقراطية المفرطة والإجراءات التنظيمية الكثيرة تبطئ عملية ممارسة أنشطة الأعمال، كما أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٩، الأمر الذي يتطلب من لبنان العمل بشكل مستمر على تطوير بيئة العمل و تحفيز الاستثمارات».

وأمل شحادة في أن «تتوصل ورشة العمل الى تحديد المعوقات والإجراءات الأساسية والأولويات التي تعترض القيام بالأعمال في لبنان»، وأن تصدر عنها «مجموعة من التوصيات تقدم إلى الحكومة ليصار إلى تطبيقها في ما بعد».

كذلك، كانت مداخلة لنائب رئيس مجلس ادارة رئيس مجموعة «بادر» (برنامج الشباب المبادر) روبير فاضل، وتحدثت مستشارة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مجال خطط تطوير القطاع الخاص داليا خليفة، وعرضت لخلاصات التقرير في شأن لبنان، فأشارت الى أن بدء شركة في لبنان يحتاج الى خمسة اجراءات تستغرق ١١ يوما. أما تسجيل العقارات فيحتاج الى ٨ اجراءات تستغرق ٢٥ يوما.

..ويبحث والعريضي موازنة الأشغال

شدد وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي، أمس، على أن «الورشة في الوزارة مفتوحة بكل شفافية ووضوح»، لكنه قال على اثر اجتماعه مع وزير المال محمد شطح للبحث في موازنة الوزارة إن «الأحلام والأفكار والطموحات والمشاريع كبيرة جدا أما الإمكانات فليست كذلك» مشيرا الى أن «المسافة شاسعة جدا» بين هذه الامكانات و«بين التمنيات والحاجات المطلوبة».

وكان الوزير شطح بحث الوزير العريضي، الشق المتعلق بوزارة الأشغال العامة والنقل من مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٩ ضمن سلسلة لقاءات يعقدها الوزير شطح مع الوزراء كل على حدة للبحث ثنائيا في مشروع الموازنة.

وقال العريضي: «نعتقد أن النقاش اليوم كان مفيداً فقد عرضنا لكل مشاريع وزارة الأشغال في الموازنة والمطالب الإضافية في وزارة الأشغال وبكل واقعية وأمانة أقول ثمة ما هو قابل للتحقق، وثمة ما هو غير قابل للتحقق في هذه المرحلة بالذات». وتابع: «لدينا أشغال كثيرة منها ما هو متعلق بالزفت والطرق وكذلك لدينا مشاريع كبرى منها ما هو متعلق بالنقل البحري والطيران المدني والمطار والمرافئ الكبيرة ومرافئ الصيادين وثمة مشاريع في بعض المرافئ التي جلنا عليها كمرافئ جل البحر والعبدة والجية وثمة جولة أخرى سنقوم بها على مرافئ الناقورة وصور وصيدا والصرفند فكل هذه المرافئ بحاجة إلى دعم وإمكانات لحماية الصيادين وتطوير ظروف معيشتهم فالأحلام والأفكار والطموحات والمشاريع كبيرة جدا أما الإمكانات فليست كذلك ولكن المهم أن يتوافر لنا ما هو مقبول لكي نقوم بالعمل المطلوب».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"